سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائري في ربط مخرجاته بعالم الشغل
ولاية بسكرة نموذجا من 2010 الى 2015

حميدة جرو
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
Hamidadz73@gmail.com

الملخص:

جاء الهدف من هذه الدراسة التعرف على سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل من 2010 الى 2015، الى جانب التعرف على واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة بين المدخلات والمخرجات، وعلى الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة، ومن بين أهم نتائج المتحصل عليها هي: أن قطاع التكوين المهني بالجزائر سعى لربط مخرجاته بعالم الشغل من خلال تبني سياسة تتماشى مع الحاجات عالم الشغل، بواسطة أليات قانونية وتنظيمية لربط مخرجاته بعالم الشغل، إلى جانب تبني جملة من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثانية، كان أبرزها إستحداث ما يعرف بالتعليم المهني،أما في ما يخص قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة نلاحظ وجود تزايد المدخلات من ما أدى الى تزاد عدد المخرجات وهذا ما أظهرته نتائج عدد المتربصين خلال الفترة الممتدة ما بين من 2010 الى 2015 في أغلب أنوع وأنماط التكوين المهني، أما من حيث الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة، تجسد في العمل على الإعداد لمخطط عروض التكوين المهني لكل دورة تكوينية، الى جانب تنويع عروض التكوين، وإنشاء مركز إمتياز في مهن الفلاحة والصناعة الغذائية الزراعية، وتطـــويـــر وتنمية تخصصات خاصة شعبة البناء والأشغال العمومية.

الكلمات المفتاحية: سياسة قطاع التكوين المهني، قطاع التكوين المهني، مخرجات التكوين المهني، مدخلات التكوين المهني عالم الشغل

Abstract :

The purpose of this study is to define the policy of the vocational training sector in Algeria to link its outputs in the world of work from 2010 to 2015, the reality of the vocational training sector in Biskra state between inputs and outputs, and the policy used to link the outputs of vocational training to the world of work in Biskra state.

The main findings of the study are: The vocational training sector in Algeria sought to link its outputs to the world of work, using legal and regulatory methods to link its outputs to the world of work. The vocational training sector is characterized by increased input and increased number of outputs. This is what results show. In terms of the methods used to link the outputs of vocational training with the world of work in the state of Biskra, the diversification of training offers, the establishment of a center of excellence in the fields of agriculture and agro-food industries, and the development of special specialties for the Department of Construction and Public Works.

Keywords: Vocational Training Sector Policy, Vocational Training Sector, Vocational Training Output, Vocational Training Inputs World of Work.

I- تمهيد :

إن التطور المعاصر الذي شمل كل القطاعات الدولة، ونعني بذلك دخول الجزائر إقتصاد السوق الذي كان له بالغ الأثر في شتى المجالات والأنشطة، الأمر الذي لا يترك قطاع التكوين المهني بمعزل عن هذه التحولات، بل من الضروري البحث عن طرق وسبل تكييف وسائل التكوين المهني المتاحة مع متطلبات الحالية للواقع الإقتصادي والإجتماعي، أن هذه العملية تكشف لنا عن حقيقة جدلية تتجلى من خلال الوقوف على متناقضين فمن جهة قطاع التكوين المهني مطالب بإستعاب كل الأعداد الهائلة التي تتسرب من المنظومة التربوية ومن جهة أخرى تكييف وفق إحتياجات المتعامل الإقتصادي، لهذا سعت سياسة القطاع بالجزائر وضع جملة من الأليات بغرض تطوير القطاع وتحسين من مخراجته وتوافقها مع متطلبات سوق الشغل .

إشكالية

ما هي سياسة قطاع التكوين المهني الجزائري في ربط مخرجات التكوين بعالم الشغل بولاية بسكرة نموذجا من 2010 الى 2015؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل ؟
- ما هو واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة ؟
- ما هي الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر في ربط مخرجاته بعالم الشغل وخاصة التطرق لواقع القطاع بولاية بسكرة خلال الفترة الممتدة بين 2010 الى 2015 كنموذج من بين الولايات الجزائرية التي حققت تقدم ملحوظ في هذا القطاع.

أهداف الدراسة: إن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة تتمثل في النقاط التالية:

- التعرف على سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل .
- التعرف على واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة بين المدخلات والمخرجات.
- التعرف على الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية التي يطرحها موضوع الدراسة، وتحقيق أهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتناول سياسية قطاع التكوين المهني بالجزائر والأليات المتبعة في ربط مخرجاتها بمتطلبات عالم الشغل.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول- سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل .

المحور الثاني - واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة بين المدخلات والمخرجات.

المحور الثالث - الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة.

I.1 - المحور الأول- سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل

1- الأليات المعتمدة لقطاع التكوين المهني بالجزائر لربط التكوين بعالم الشغل

ولما كانت هذه الاحتياجات البشرية تتمثل في إعداد اليد العاملة ذات كفاءة عالية، بدأت الدولة الجزائرية تولي جل أهتماماتها لقضية التكوين المهني وكانت أولى خطواتها في هذا المجال تخصيص كتابة الدولة والتكوين المهني تختص بالسهر على توفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه الخطة ولضمان تنسيق بين برامج التكوين المهني والسياسة الوطنية للعمل، بادرت كتابة الدولة بإعداد برنامج جديد للتكوين المهني يقوم على إعتبرات أساسية أهمها:

أولا- تخطيط سياسة للتكوين المهني تتماشى مع الحاجات المبرمجة في الخطة الخماسية، ويكون التكوين فيها إستجابة للإحتياجات الوطنية وبذلك نتفادى نقاط الإختناق أو تكوين خرجين بدون عمل في الوقت الذي تعاني فيه بعض القطاعات الوطنية من نقص ملحوظ في المكونين.

ثانيا – مراعاة الواقع الجزائري في التكوين وذلك بأن يكون التكوين موافقا لبرامج العمل الوطنية دون أن يكون غريبا عنها أو دخيلا عليها.

ثالثا- إعادة النظر في دور المعهد الوطني للتكوين المهني، فلم يعد المعهد قاصرا على إعداد المدرسين بل أضيفت له مهام جديدة من بينها:

- القيام بإعداد البرامج والمناهج في مختلف التخصصات وعلى مستوى جميع مراكز التكوين المهني عبر التراب الوطني.
- القيام بتنظيم دورات لترقية مستوى التكوين المهني للأساتذة الذي يمارسون التكوين فعلا في كافة المراكز عبر التراب الوطني.
- القيام بعمليات المتابعة والتفتيش الفني والبيداغوجي والترقية لمعلمي التكوين المهني بكافة المركز عبر التراب الوطني.
- القيام بإعداد إمتحانات التخرج لكافة التخصصات بكافة المراكز عبر التراب الوطني.
- الإستمرار في التكوين الأساتذة للتكوين المهني[1]
- العمل على الإنفتاح والتأقلم مع المحيط الإقتصادي من خلال تكيف العلاقات وتنويعها حتى نتمكن من مسايرت التغيرات الإقتصادية السريعة، ويبقى دور مؤسسات التكوين المهني العمل على تكوين يد عاملة مؤهلة قادر على العمل في مؤسسات الجديدة [2]

2 –الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التكوين المهني بالجزائر: يتميز هذا الإطار بفترتين هامتيين وهما:

تتميز الفترة الأولى بصدور قانون العمل في سنة 1978 والمتضمن القانون العام للعمل، فقد خصص هذا النص الذي تناول جميع الجوانب المتعلقة بقانون العمل، الباب الخامس للتكوين المهني، حيث أشار على وجه الخصوص إلى مبدأ تنظيم عمليات التمهيين والتكوين المتواصل، وتطبيقا للقانون الأساسي العام للعامل صدر قانونان، الأول في سنة 1981 يتعلق بالتمهين، والثاني في سنة 1982، والمتعلق بتنظيم التكوين في المؤسسات.

تميزت المرحلة الثانية بظروف إقتصادية وإجتماعية مختلفة، وصدرت خلالها قوانين 1990 التي تركز أسسها القانونية على الإصلاحات الإقتصادية، ومن بين هذه القونين، فإن القانون رقم 90-11 المتعلق بالعلاقات العمل الفردية، يصف التكوين المهني ضمن حقوق العامل وإلتزمات الهيئة المستخدمة من حيث تنظيم عمليات التكوين[3]، إلى جانب ظهور العديد من القوانين والقرار الوزارية تهدف الى ربط التكوين المهني بالتطور التكنولوجي، ومن بينها القرار الوزاري رقم 36 المؤرخ في 31 ماي سنة 2000، يتضمن إنشاء لجنة قطاعية دائمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي[4].

3-تنظيم الهياكل التكوين المهني في الجزائر : أن أنشاء كاتبة الدولة للتكوين المهني في جانفي 1989 لدى وزارة التربية والتكوين، يترجم بلا شك، ضرورة إتاحة الفرصة من جديد لقطاع التكوين المهني ليستعيد أهميته وخصوصيته في المدرج الإقتصادي الإجتماعي المتمثل في التكوين والتأهيل والتشغيل، لذلك فأن المهمة الأولى لكتابة الدولة للتكوين المهني ترتكز على إعداد السياسة الوطنية للتكوين، والإدماج المهني، وتكييف التكوين، وذلك بالإتصال مع كل من النظام التربوي وعالم الشغل وبتالي تلبية الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة، وعليه قامت كتابة الدولة للتكوين المهني

بالتنسيق والتنظيم، وضبط الجهاز الوطني للتكوين والإدماج والتكيف المهني، بالإضافة إلى تطوير التسيير في المؤسسات التكوين المهني مع دعم هذا التكوين الذي يخضع لسلطتها.

المصادقة على نظام الادارة المركزية لكتابة الدولة للتكوين المهني: أن المرسوم التنفيذي رقم 89-95 المؤرخ في 20 جوان 1989 ينظم الادارة المركزية للتكوين المهني على أساس التكفل بالمهام الجديدة التي أصبحت من وصيتها على المؤسسات التكونينية، وعليه أصبحت تتكون الإدارة المركزية من أربعة مديريات هي:

1- **مديرية التعليم المهني والإدماج**: تتكفل بمهام التنظيم والمراقبة البيداغوجية لمؤسسات التكوين وأيضا التوجيه نحو التكوين المهني وإدماج العناصر التي يتم تكوينها، في الحياة المهنية، كما تتكون هذه المديرية من ثلاثة (3) مديريات فرعية وهي:- المديرية الفرعية لتنظيم التكوين – المديرية الفرعية للتنشيط والرقابة التربوية- المديرية الفرعية للتوجيه والإدماج المهني.

2- **مديرية التمهين والتكوين المستمر**: والتي تتطلع خاصة نحو التكوين أثناء الشغل ومعرفة مختلف أنماط التكوين المستمر التي يتم منحها، أن كان ذلك على مستوى المؤسسات الإنتاجية أو المؤسسات التكوينية، كما تتشكل هذه المديرية من مديريتين فرعيتين (2) وهما: - المديرية الفرعية للتمهين والمديرية الفرعية للتكوين المستمر، مع العلم أن هذه المديرية ستقوم أيضا بتنسيق العلاقات مع الدواوين المكلفة بأشغال التكوين المهني، كما ستحتضن الأمانة الدائمة للمجلس الوطني للتكوين المهني، وتعمل أيضا بالتنسيق الوثيق مع المعهد الوطني لتنمية التكوين في المؤسسات والتمهين.

3- **مديرية الدراسات والتأهيل**: تختص هذه المديرية بتحديد الإحتياجات في التكوين المهني من الناحيتين الكمية والنوعية بغية تحديد أبعاد النظام الوطني للتكوين المهني، وترتكز أساسا على مجموعة من الدراسات والتحقيقات والتحاليل، من شأنها إعداد مخطط تطوير القطاع، كما تتكون من ثلاثة (3) مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية للدراسات والتخطيط – المديرية الفرعية للشعب والتأهيل – المديرية الفرعية للمناهج، علما بأن الدراسات التي ستقوم بها هذه المديرية تعتمد على المؤسسات تحت الوصاية مثل المعهد الوطني للتكوين المهني، ومركز الدراسات والبحوث حول المهن والتأهيل وأيضا معاهد التكوين المهني والمعهد الوطني لتنمية التكوين في المؤسسة والتمهين.

4- **مديرية التنمية والوسائل والإنتاجية**: مهامها الرئيسية التحكم في الإستثمارات لتطوير القطاع أيضا التحكم على الوسائل البشرية والمالية ومتابعتها بما في ذلك تكوين المكونين وتحسين مستواهم، وتتكون من ثلاثة (3) مديريات فرعية وهي – المديرية الفرعية للموارد البشرية – المديرية الفرعية للميزانية والإنتاجية، والمديرية الفرعية لبرمجة الإستثمارات ومتابعتها[5].

الشكل رقم (1) يمثل تنظيم الهياكل التكوين المهني بالجزائر

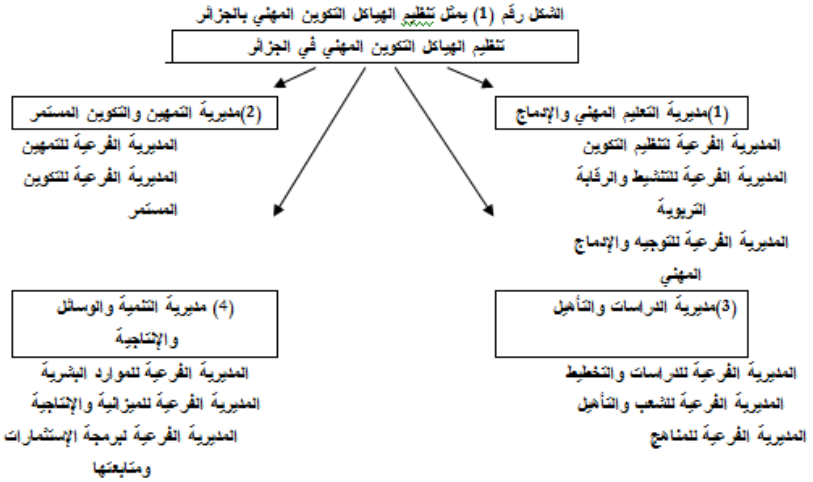

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعطيات من كاتبة الدولة للتكوين المهني(1989) نظام الادارة المركزية لكتابة الدولة للتكوين المهني، المعهد الوطني للتكوين المهني، ص ص2-6

4- الإجراءات التطبيقية المعتمد بقطاع التكوين المهني الجزائري لربط مخرجاته بعالم الشغل:

عمل قطاع التكوين المهني بالجزائر في سنة 1990، الى فتح ملف التكوين المهني والإصلاحات الاقتصادية على الأبواب ليتسع التفكير فيه إلى مختلف الفرقاء المعنيين بعملية التكوين (مؤسسات التكوين – مؤسسات اقتصادية – الجماعات – الإدارة)، ولقد تمخض عن هذا التفكير جملة من الإجراءات تضمنها مخطط توجيهي وأوضح النقاش حول الدور المنوط بالتكوين المهني في التطوير الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، ولقد أوصى هذا المخطط على سبيل الخصوص بالأتي:

- توسيع أشكال التكوين عبر التكوين الإقامي.
- تنويع الشعب والتخصصات في إتجاه تكييف جهاز التكوين حسب حاجة الإقتصاد المحلي.
- دعم الموارد البشرية التربوية والتسييرية بتأطير من مستوى جامعي.
- تحسين الأداء البيداغوجي للمكونين.
- لا مركزية التسيير الإداري والمالي لمؤسسات.
- إحداث مؤسسة للدراسة والبحث، تقوم بدور المرصد في مجال إدماج جملة شهادات التكوين المهني، والتي تقوم بصفة دائمة حول الحرف والتاهيلات.
- فتح التكوين المهني للإستثمار الخاص تحت المراقبة التقنية والبيداغوجية[6].*
- شرع في إصلاح البداغوجي الجديد منذ 1990 حيث إعتمد التكوين النمطي (وحدات تكوينية متجانسة ولكن مستقلة عن بعضها البعض)[7] **

5- إصلاحات قطاع التكوين المهني بالجزائر: سعت الوزارة المعنية من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثانية، لإصلاحات نوعي للتكوين المهني، من خلال مجموعة من الإجراءات كان أبرزها إستحداث ما يعرف بالتعليم المهني، وهدفت الجزائر في هذه المرحلة إلى:

- تحديث التكوين المهني لجعله أكثر تنافسية بمساعدة المختصين وتأهيل المكونين.
- دمج بعض الحرف الجديدة وتطوير الحرف التقليدية الموجودية مع تنظيم وتطوير ما يعرف بالتكوين المستمر، وذلك لتقوية علاقة التكوين المهني مع النظام التربوي ومع محيطه الإقتصادي، بمعنى توسيع وتدعيم حيزه الإقتصادي من خلال توسيع التقاطعات التي تربطه مع هذه الأطراف[8].
- تم إبرام إتفاقية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني، بدأ تطبيقها منذ جانفي 2003، وإمتد إلى غاية 2009، بتمويل مشترك من الإتحاد الأوربي بـــــ60 مليون أورو، ووزارة التكوين المهني بـــ49 مليون أورو، وكان الهدف الأساسي لهذه الإتفاقية هو تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر مع إقتصاد السوق.
- وفي 2008 تم إصدار القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين والذي يحمل في طياته 6 أبواب و32 مادة تهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية التي تنظم قطاع التكوين والتعليم المهنيين بما يتماشى مع متطلبات سوق الشغل.
- وفي سنة 2011 تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-333، والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، وكذلك اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات[9].

وتمت إعادة تنظيم الإتجاه التكويني من خلال إعتماد الوزارة المعنية لما يعرف بالتعليم مهني الذي ظهر مع توصية الوزارة المعنية، في إطار برنامج إصلاح نظام هذا النوع من التكوين، وتبنت هذه التوصية اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي، كإحد توصياتها المهمة في إطار إعادة هيكلة التعليم ما بعد الإلزامي وخصوصا إدخال مستوى جديد من التعليم المهني،[10] ولقد عمل قطاع التكوين المهني على إبراز الدور المهم والمكمل لنظام التعليم في ربط مخرجاته بسوق العمل وذلك من خلال تغير النظرة السائدة، والتي تتمثل في تأهيل التلاميذ المتسربين، خصوصا الراسبين في إمتحان

شهادة التعليم الأساسي والبكالوريا، وبالتالي تفادي توجيههم المبكر لسوق العمل من دون مؤهلات أو شهادات، ومن جهة أخرى يساهم القطاع في تكوين المستمر للعمال[11] ، ومن خلال الجداول التالي نلاحظ مدى إنعكاس الإصلاحات التي تبناها القطاع تحسين مخرجاته.

جدول رقم (1) تطور عدد المسجلين في التكوين المهني للفترة ما بين 1995-2005

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التكوين المهني الإقامي	121448	128338	132372	139783	146844	162025	187413	185980	171043	225723	223758
التمهين	102051	104223	102983	103828	103053	113141	119144	120165	120900	170968	198883
التكوين عن طريق الدروس المسائية	3944	5465	6657	9482	9539	14897	16610	17714	16636	22922	23874
التكوين عن بعد	16054	13321	11862	13118	10189	13501	10334	14938	14853	13771	20938

المصدر: صالح صالحي، أمال شوتري (2011)، دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالإقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (إستراتيجيات- السياسات- الأليات)، امنامة مملكة البحرين، ص426

تلاحظ من خلال جدول رقم (1) وجود تطور كبير في عدد المسجلين في التكوين المهني للفترة الممتدة ما بين 1995 و2005، وذلك ما يعكس المجهودات المبذولة من طرف قطاع التكوين المهني من خلال تنويع في الشعب المهنية والحرف وتوفير إمكانيات وتجهيزات بداغوجي وتكوين نوعي حسب الكفاءات الوطنية المتاحة.

جدول رقم (2) تطور عدد امؤسسات التكوين المهني للفترة ما بين 1995-2005

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مراكز التكوين المهني والتمهيين	352	384	403	421	434	635	661	708	726	734	778
المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني	27	27	28	28	37	84	83	89	163	92	94
معاهد التكوين المهني	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06

المصدر صالح صالحي، أمال شوتري (2011)، دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالإقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (إستراتيجيات- السياسات- الأليات)، امنامة مملكة البحرين، ص426

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2) أن هناك تزايد في عدد مؤسسات التكوين المهني والمتمثل في مراكز التكوين المهني والتمهيين والمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين أما معاهد التكوين المهني بقيت نفس العدد 6 من 1995 الى 2005 .

من ما شك فيه أن إستمرار ظاهرة البطالة والإستغلال المحدود لليد العاملة يزيد من خطر التصدع الإجتماعي الناجم عن إنعدام الشغل، لاسيما بالنسبة لفئة الشباب والفئات الضعيفة، خاصة في ظل الظروف السياسي والإقتصادية الراهن، ما تحتاجه الجزائر فعلا هو تكييف الجانب النظري مع الجانب التطبيقي في مجال التكوين، إذا كانت تطمح إلى تحسين علاقة التكوين بالشغل.[12]

2.I - المحور الثاني - واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة بين المدخلات والمخرجات:

1- **نظرة عامة عن ولاية بسكرة:** أن التطرق إلى وضعية التكوين المهني بولاية بسكرة ، يجرنا حتما إلى التعرف ولو بصورة وجيزة بخصائص ومميزات هذه المنطقة، تتربع ولاية بسكرة على مساحة إ جمالية تقدر بـــ71.216 كلم^2،[13]يقطنها 633234 الف نسمة وبكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم. ويقدر تعداد السكان المشتغلين ب 88083 منهم 22902 في الفلاحة و65181 في قطاعات أخرى.14، وتمتاز ولاية بسكرة بوابة الصحراء الجزائرية من منطقة

الشرق الجزائري، تتميز بطابعها الفلاحي خصوصا زراعة النخيل، وبثروة حيوانية، إلى جانب وجود شبكة من المؤسسات الصناعية والإقتصادية المختلفة، حيث تضم الولاية ثلاثة مركبات كبرى في صناعة الكوابل الكهربائية والنسيج وتغليف ومعالجة الملح، إضافة إلى 29 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية وخاصة في كل المجالات الإنتاجية، يوجد بولاية بسكرة عدد كبير من الحرفين من مختلف الحرف والمهن، لهذا يعمل قطاع التكوين المهني من أجل دعم هذه الشبكة الصناعية والحرفية وإمدادها باليد العاملة المؤهلة بفتح تخصصات تتلائم والنشاط الإقتصادي للولاية، وكل مرة يحاول التأقلم مع المتغيرات الإقتصادية ويدمج تخصصات جديدة تلبية الطلب من اليد العاملة المؤهلة[15].

2- هياكل التكوين المهني بولاية بسكرة : تتوفر ولاية بسكرة على شبكة هامة من الهياكل للتكوين المهني مؤلفة من مؤسسات تغطي مناطق الولاية وتستجيب بنسبة كبيرة لطلبات التكوين بقدرات نظرية لمناصب التكوين

خارطة قطاع التكوين والتعليم المهنيين في ولاية بسكرة

مصدر : مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة

مؤسسات التكوين المهني عبر الولاية: يتوفر قطاع التكوين المهني من جانب الهياكل

- المؤسسات العمومية: - معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني03، ومعهد التعليم المهني 01، و مراكز التكوين المهني والتمهين 17، وملحقات التكوين المهني 06، بطاقة استيعاب نظرية تقدر بـــ:7300 منصب تكوين.

- **المؤسسات الخاصة للتكوين المهني:** يقدر عدد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني على مستوى إقليم الولاية بـــ16 مؤسسة وبطاقة استعاب نظرية تقدر بـــ 995 منصب تكوين.

التخصصات الغالبة في مؤسسات التكوين المهني:الشعب المهنية الغالبة هي: البناء والأشغال العمومية (البناء، البلاط والفسيفساء، الترصيص الصحي والغاز)، وشعبة الإلكترونيك والكهرباء، وشعبة الحرف والخدمات[16].

التخصصات الجديدة:

- أهلية تقني إلكترونيك السيارات ب مركز التكوين المهني والتمهين أحمد قطياني..
- أهلية تقني سامي: تسيير واسترجاع النفايات بمعهد بسكرة.
- أهلية تقني سامي: مساعد في الصحة الحيوانية بمعهد طولقة.
- أهلية تقني سامي: حماية النباتات بمعهد اولاد جلال.
- أهلية تقني سامي: الصيانة الصناعية بمعهد بسكرة.

* **التجهيزات التقنية-البيداغوجية:** تتوفر مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة على 234 تجهيز تقني بيداغوجي، موزعة كما يلي:

- 24 تجهيز على مستوى المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني.
- 02 تجهيزان على مستوى معهد التعليم المهني.
- 208 تجهيز على مستوى مراكز وملحقات التكوين المهني والتمهين.

هذه التجهيزات تشمل كافة الشعب المهنية لكل التخصصات الجاري بها التكوين وفي مختلف أنماط وأجهزة التكوين.

*** تعداد المكونين:**

يتوفر قطاع التكوين والتعليم المهنيين في ولاية بسكرة على 449 أستاذ موزعين كما يلي:

- أساتذة التكوين المهني: 270 أستاذ.
- أساتذة متخصصين في التكوين والتعليم المهنيين درجة1: 82 أستاذ.
- أساتذة متخصصين في التكوين والتعليم المهنيين درجة2: 97 أستاذ.

بالإضافة إلى 174 مؤطر متعاقد في إطار برنامج الإدماج المهني لحاملي الشهادات[17].

3- مدخلات ومخرجات قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة من 2010- 2015

***التكوين عن طريق الإقامي للفترة 2010 -2015:**

جدول رقم (4) تطور عدد المتربصين*** في التكوين الإقامي للفترة 2010- 2015							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المتربصين	3210	3220	3204	2959	3676	4144	20413

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

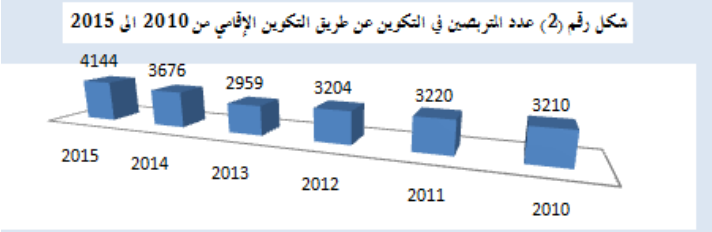

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

يتبين لنا من خلال الشكل البياني رقم (2) هناك تزايد في عدد المتربصين من 2010 الى 2015 وهذا مايجسد جهود المبذولة من طرف قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة من حيث نوعية التكوين المقدم للمتربصين ومدى توفير المهني المطلوبة في سوق الشغل كل هذا ساهم في زيادة عدد المتربصين*** في التكوين الاقامي والذي يعرف بالتكوين المقيم هو اكثر شيوعا مقارنة بنماذج التكوين الاخرى، يجري هذا النمط من التكوين داخل هياكل تكوين متخصصة ومجهزة لِذلك وتتمثل هذه الهياكل في مراكز التكوين المهني والتمهين وفي المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني، ويتم التكوين داخل مؤسسة التكوين المهني طيلة مدة التَربص[18] .

***التكوين عن طريق التمهين للفترة 2010 -2015:**

جدول رقم (5) تطور عدد المتمهنين**** للفترة 2010- 2015							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المتمهنين	3107	3434	2947	3206	3783	3745	20222

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

نلاحظ من خلال شكل رقم (3) عدد المتمهنين في التكوين عن طريق التمهين في تزايد ما يفسر نجاعة الإجراءات المتبعة في تطوري التمهين، خاصة لما يتميز به من فعالية في التكوين، إذ ينظم التكوين عن طريق التمهين بشكل تناوبي، حيث يجمع بين التكوين النظري في المؤسسة التكوينية، والمؤسسة الإقتصادية والحرفيين، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، تتكفل هذه الأخيرة بالتكوين التطبيقي مما يسمح للمتمهن بممارسة المهنة، أما المؤسسة التكوينية فتقوم بتدعيمه بدروس نظرية وتقنية، ويوجه هذا النمط من التكوين لفائدة الشباب ما بين 15 و35 سنة بالنسبة للذكور والإناث، وقد يمدد في حالات استثنائية، وليس هناك سن محددة بالنسبة لفئة المعوقين جسديا19.

إن التمهين هو نمط من أنماط التكوين الأكثر استقطابا لفئة الشباب نظرا للمزايا التي تستفيد منها الأطراف المعنية بالتمهين وسهولة الإجراءات الخاصة بالالتحاق بأحدي التخصصات المرغوب فيها من قبل الشباب، وفي نفس الوقت فهو نموذج فعال في تكوين يد العاملة المؤهلة وفق التطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الاقتصادي، وتطوير هذا النمط من التكوين منذ صدور القرار رقم 97/48 بتاريخ 1997/03/14 المتعلق بكيفيات المراقبة والتقييم التقني والتربوي للتمهين 20

***التكوين عن طريق الدروس المسائية للفترة 2010 -2015:**

جدول رقم (6) تطور عدد المتربصين في التكوين عن طريق الدروس المسائية للفترة 2010 الى 2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المتربصين	207	247	321	218	417	863	2273

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

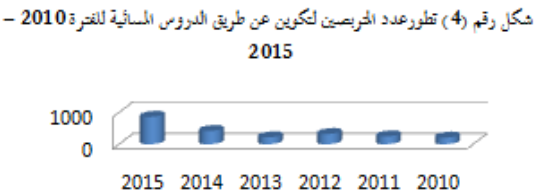

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (4) بوجود إرتفاع في عدد مخرجات التكوين المهني خاصة سنة 2015 بنسبة 863 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2010 التي قدرت ب207 متخرج التكوين عن طريق الدروس المسائية، والذي يعتمد في الطريقة التكوينية على أساس تنظيم وعرض دروس التكوين في المؤسسات العادية في آخر النهار، أي بعد الإنتهاء من دروس التكوين الإقامي العادية، وتتم الدروس بتكريس حجم ساعي مكيف ومدروس لغرض تحقيق الكفايات المهنية المراد اكتسابها،ويتوجه إلى هذا النمط من التكوين العمال والموظفين الذين يشتغلون في المؤسسات الإنتاجية والخدمتية المختلفة، والذين يرغبون في اكتساب تأهيل معين، أو يطمحون إلى رفع مستواهم الأدائي وكذا تحسين مسارهم المهني.

متخرجي قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة من 2010- 2015

يقدر عدد المتخرجين من قطاع التكوين المهني على مستوى الولاية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (7) تطور عدد المتخرجين من قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة من 2010 الى 2015							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المتخرجين	4355	4065	4197	3725	3880	4730	24952

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

شكل رقم (5) تطور عدد المتخرجين من قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة من 2010 الى 2015

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5) أن هناك إرتفاع في عدد متخرجين قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة، وهذا ما يفسر على وجود طلب على مؤسسات التكوين المهني لما توفره من تكوين ذا نوعية من حيث تكوين ونوع المهن، ولما كان هناك تزيد في مدخلات التكوين المهني أنعكس على تزاد عدد مخرجاته

تكوين الفئات الخاصة :

1) **التكوين في الوسط السجني :** تبعـــاً للاتفاقية الإطار بين وزارة العدل ووزارة التكوين والتعليم المهنيين، يعمل قطاع التكوين المهني بالولاية على توفير تكوين لفائدة نزلاء المؤسسات العقابية، وذلك حرصا على إدماجهم مع فئات المجتمع، من خلال تنويع التخصصات بالتنسيق مع مصالح إعادة التربية، وتتراوح مدة تكوينهم بين 06 إلى 12 شهرا، لينالوا في نهاية مسارهم التكويني شهادة (شهادة تأهيلية، تكوين متوج بشهادة دولة) تفتح لهم أبواب الشغل بعد قضائهم لفترة عقوبتهم، ونظرا للتوعية داخل الوسط السجني فإننا نلاحظ إرتفاع نسبة المسجلين في هذا القطاع، **وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:**

جدول رقم (8) تطور عدد المستفدين من التكوين في الوسط السجني							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المستفيدين من التكوين	722	815	632	1385	2394	2648	8596

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

شكل رقم (6) تطور عدد المستفدين من التكوين في الوسط السجني

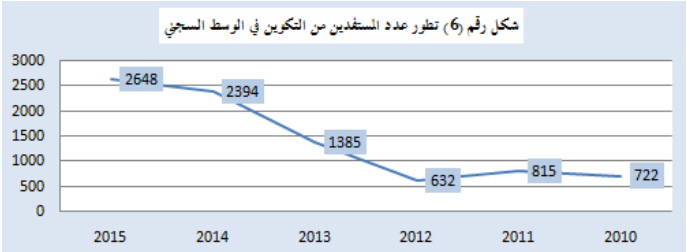

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (6) وجود تطور في عدد المستفدين من التكوين في الوسط السجني خلال السنوات الماضية، وهذا يجسد مدى إهتمام قطاع التكوين المهني بهذه الفئة من المجتمع والعمل على توفير كل السبل لإدماجها في المجتمع، من خلال توفير وتنوع المهن في كل دورة تكوينية لدى كل مؤسسة إعادة التربية بولاية بسكرة، وهذا ما يعكس مدى إنتشار الوعي بين نزلاء إعادة التربية بمدى أهمية أكتساب مهنة تساعده على الإندماج في المجتمع بعد إنهاء فترة العقوبة، وهذا ما يفسر تزايد الإقبال على التكوين المهني.

2) تكوين ذوي الإحتياجات الخاصة (المعوقين) :

لاقت شريحة ذوي الإحتياجات الخاصة إهتماما مميزا من طرف قطاع التكوين المهني بهدف إدماجهم في المجتمع، وتوفير حيزا خاصا لهم في الحياة العملية يتماشى ونوع إعاقتهم، والجدول الموالي يبين عدد المستفيدين من التكوين لهذه الفئة، من سنة **2010** إلى غاية **2015**[21]

جدول رقم (9) تطور عدد المستفدين ذوي الإحتياجات الخاصة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المستفيدين من التكوين	41	62	30	22	37	45	237

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

مصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة الجزائر

أما بالنسبة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي نلاحظ من خلال الشكل رقم 7 هناك تناقص في الإقبال عن التكوين بالمقارنة بالسنوات الماضية، ربما يرجع التناقص لصعوبة التنقل لهذه المؤسسات، او لعدم توفر الأجهزة البيداغوجي لدى بعض المؤسسات التكوينية، أو تفضل البعض مواصلت الدراسة بالمؤسسات التربوية والإلتحاق بالجامعة، أو لصعوبة إجاد مناصب شغل خاصة وأن سوق الشغل الجزائرية لا يستجيب بالشكل المطلوب لهذه الفئة.

يعتبر التكفل بالمعاقين بإنشغلاتهم من طرف قطاع التكوين المهني بهدف إدماجهم في المجتمع، من حيث توفير حيزا خاصا لهم في الحياة العملية يتماشى ونوع إعاقتهم، وتعتبر تخصص السكريتاريا، الزراعة، المحاسبة، من أكثر التخصصات التي تتوجه إليها هذه الفئة من المجتمع

I . 3 المحور الثالث - الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة.

1- إعداد مخطط عروض التكوين المهني لكل دورة تكوينية: يعرض مخطط التكوين للتخصصات والمهن المبرمجة للدخول التكويني الخاص بكل دورة تكوينية، وعلى اللجنة الولائية للشراكة الدراسة والإثراء والمصادقة، وهذا بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2011/01/30 المحدد لتشكيلة وصلاحيات وطريقة سير اللجنة الولائية للشراكة، حيث أنشئت من أجل التشاور والحوار ووضع إستراتيجية لتطوير وظيفة تكوين وتأهيل اليد العاملة،إستجابة للإحتياجات التي تمليها سوق الشغل المحلية .

بالإضافة إلى ضرورة إعادة بعث روح التشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والحرفين الناشطين والوحدات الإنتاجية، والمصانع التي تنتمي إلي النسيج الإقتصادي مع شبكة مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين لولاية بسكرة، بهدف تحقيق معادلة التكوين من أجل الإدماج في عالم الشغل.

بالإضافة لسعي على تكرس استجابة المرافق العمومية لطلابي التكوين المهني لإدماجهم في التخصصات المرغوب فيها وذات الصلة بمشروعهم المهني، ومع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ تكافؤ حقوق كل المواطنين في الاستفادة من التكوين، لاسيما الشرائح التي تتطلب إهتماما خاصا كالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء مؤسسات إعادة التربية والتأهيل، وبغرض الحفاظ على مصداقية مؤسسات التكوين المهني فإن هذه الأخيرة ملزمة بالاهتمام البليغ من أجل إرضاء الطلب الاجتماعي والإقتصادي وهذا بضمان تكوين ذو نوعية، حسب متطلبات ومقاييس علمية ناجحة ومحققة للأهداف التي يصبوا إليها القطاع بإعتبار التكوين المهني إستثمار في الموارد البشرية التي لها تأثير كبير على المدى المتوسط والبعيد لإنجاح برنامج إصلاح منظومة التكوين المهني .

2- أهمية إعداد مخطط عروض التكوين المهني لكل دورة تكوينية: يتم إعداد مشروع مخطط عروض التكوين لدورة سبتمبر وفيفري من كل سنة، بهدف التكفل بالطلب الإجتماعي في مجال التكوين والإستجابة للإحتياجات المعبر عنها بغرض تأهيل اليد العاملة المحلية، وهو ما تضمنته توصيات الندوة الوطنية لمديري التكوين والتعليم المهنيين المنعقدة بتاريخ: 10 نوفمبر 2015، حيث يتم إعداد المشروع على تنويع أنماط وأجهزة التكوين المهني، من خلال برمجة فتح فروع في: التكوين الإقامي، والتمهين، نظام المعابر، الدروس المسائية، التكوين في الوسط الريفي، التكوين بالوسط السجني، تكوين المرأة الماكثة بالبيت، التكوين التعاقدي.

وذلك من خلال عقد سلسة من اللقاءات مع مؤسسات التكوين المهني بالولاية وكذا التنسيق مع مختلف الهيئات العمومية والمؤسسات الاقتصادية لتلبية الإحتياجات المعبر عنها، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل منطقة.

إن الأهداف الأساسية للجنة الولائية للشراكة المنشأة بموجب القرار الولائي رقم: 362 بتاريخ: 2016/02/08 تتمثل في مواكبة تطورات التنمية المحلية، لاسيما من خلال:

- تكييف عروض التكوين مع الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات المؤسسات والهيئات المستخدمة التي تنشط في الولاية من اليد العاملة المؤهلة.
- إقتراح فروع جديدة في التكوين المهني أو التعليم المهني التي تستجيب للتخصصات المعبر عنها من قبل سوق الشغل المحلي.
- تخطيط و برمجة أنشطة التكوين، في إطار إنطلاق المشاريع المسجلة بعنوان البرامج القطاعية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ملاحظة التطور المهني للمتمهنين المنصبين على مستوى الهيئات المستخدمة والمؤسسات.

مما يتطلب تكاثف الجهود والتنسيق مع مختلف الأطراف لتحقيق الأهداف المسطرة وتلبية الإحتياجات من الموارد البشرية المؤهلة في مختلف التخصصات.

ثانيا - الأليات الجديدة المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة : لقد كان لتوصيات اللجنة الولائية للشراكة للتكوين والتعليم المهنيين، المنعقد إجتماعها بتاريخ الثلاثاء 19 جويلية 2016، الأثر المرتقب في إثراء مشروع خريطة التكوين المهني الذي ينصب إلى تبني توجهات وإقتراحات وأراء الهيئات الممثلة في هذه اللجنة، إذ تبرز معظمها على ضرورة التوافق بين عروض التكوين المهني مع الصبغة الإقتصادية لإقليم الولاية الشاسع ، المتمثل أساسا في ميادين : الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، السياحية والفندقة والصناعات التقليدية، في نفس السياق تنفيذ التوصيات والتعليمات المسداة خلال الاجتماع المنعقد لمديري التكوين والتعليم المهنيين يوم 2016/12/01، حيث

أظهرت أشغال هذه الندوة من حيث التكفل بالطلب الاجتماعي في المجال التكويني، الاستجابة للحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة على المستوى الوطني والمحلي وفقا لخصوصيات كل منطقة، تسهيل قابلية تشغيل خريجي التكوين المهني .

1- تنويع عروض التكوين : متابعة وتدعيم تطوير مخطط الإعلام والإتصال والتحسيس بالإمكانيات المتوفرة وكذا إشراك الشركاء الإقتصاديين في حملات الإعلام والتحسيس، مضاعفة فتح فروع التكوين عن طريق المعابر في مختلف التخصصات لتلبية الطلب المتزايد للجمهور وتدعيم عروض التكوين المتواصل في الدروس المسائية، بالسهر على إبقاء المؤسسات مفتوحة إلى ما بعد الساعة الرابعة والنصف مساءا مع عقلنة وترشيد طاقات، التكوينات التأهيلية قصيرة المدى ومواصلة جهد تكييف التكوين مع إحتياجات النمو خاصة في التخصصات المرتبطة بالتوجيهات الجديدة للسياسة الإقتصادية للبلاد مثل الفلاحة والسياحة والصناعة[22].

2-إنشاء مركز إمتياز في مهن الفلاحة والصناعة الغذائية الزراعية: يقصد بمركز الإمتياز للتكوين المهني في مهن الفلاحة والصناعة الغذائية الزراعية، مركز عصري يتمتع بالطابع الإقليمي، يقدم تكوينا مهنيا تكنولوجيا ذو نوعية عالية، يتطابق مع المقاييس الدولية ويتوفر على قدرات تسمح له بتلبية متطلبات وخصوصية كل منطقة، وفي إطـــار وضع حيز التنفيذ إتفاقية الشراكة بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بتاريخ: 2016/01/24، المتضمنة إنشاء مراكز إمتياز للتكوين المهني في مهن الفلاحة والصناعة الغذائية الزراعية في سبع (07) ولايات، من بينها ولاية بسكرة، تم إبرام إتفاقية الشراكة المحلية لإنشاء مركز الإمتياز بين مدير التكوين والتعليم المهنيين لولاية بسكرة ومدير المصالح الفلاحية لولاية بسكرة بتاريخ: 2016/03/24 خلال تنظيم يوم دراسي تحت عنوان: واقع قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية بولاية بسكرة، حيث تم إختيار مركز التكوين المهني والتمهين، بن عياد علي بسيدي عقبة كمركز إمتياز في مهن الفلاحة والصناعة الغذائية الزراعية[23].

1- **تطوير و تنمية تخصصات شعبة: البناء والأشغال العمومية:** في إطار وضع حيز التنفيذ إتفاقية الشراكة المؤرخة في: 08 فيفري 2016، المبرمة بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة السكن والعمران والمدينة، الخاصة بتنفيذ البرنامج الخماسي 2019/2015 لتكوين اليد العاملة بقطاع السكن والعمران، تم عقد لقاء تنسيقي بتاريخ: 2016/03/31 بمقر مركز التكوين المهني والتمهين محمد عوينات- بسكرة 04، مع كل من: مديرية التجهيزات العمومية، مديرية السكن، ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة، بغرض العمل على تنمية وتطوير تخصصات شعبة: البناء والأشغال العمومية والتكفل بالإحتياجات المعبر عنها في إطار البرنامج الخماسي 2019/2015 للتكوين الأولي والمتواصل لقطاع السكن والعمران، حيث تم إبرام إتفاقية شراكة محلية لتجسيد مخطط التكوين، وبرمجة تكوينات تأهيلية في الإختصاصات التالية: إعداد القولبة، إعداد التسليح، مساعد التركيب الصحي، مساعد بناء، واضع ومثبت المساكة، حيث يتم تسجيل الراغبين في متابعة تكوين في إحدى الإختصاصات المذكورة لدى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة أو الفروع التابعة له، على أن يتم برمجتهم لمتابعة الدورة التكوينية على مستوى مراكز التكوين المهني والتمهين عبر الولاية تزامنـــاً مع الدخول التكويني بتاريخ: 2016/09/25.

2- **تنفيذ برنامج تكوين إطارات القطاع لسنة 2016:** في إطار برنامج تحسين مستوى إطارات قطاع التكوين والتعليم المهنيين، وطبقا لتعليمة السيد الأمين العام للوزارة رقم: 406 بتاريخ: 2016/03/07، المتعلقة بالبرنامج المسطر لتكوين الإطارات لسنة 2016، شرع في إنطلاق الدورات التكوينية للمواد المبرمجة (09 مواد) للفترة من: 18 إلى 20 أفريل 2016 بمعهد التكوين والتعليم المهنيين بسطيف في موضوع: معارف ومفاهيم حول قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

وتجدر الإشارة إلى برمجة معهد التكوين والتعليم المهنيين بسطيف يوم تكويني حول المقاربة بالكفاءات بتاريخ: 2016/04/07 بمعهد التعليم المهني ببسكرة أشرف عليه أساتذة الهندسة البيداغوجية لفائدة مدراء المؤسسات

التكوينية، المقتصدين، مستشاري التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين، مديري المؤسسات الخاصة للتكوين المهني وكذا ممثلي المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة.

II- النتائج : سعى قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل من خلال تبني سياسة تتماشى مع الحاجات عالم الشغل ، ويكون التكوين فيها إستجابة للإحتياجات الوطنية، منذ سنة 1978، وتبني وزارة التكوين والتعليم المهنيين جملة من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثانية، من خلال مجموعة من الإجراءات كان أبرزها إستحداث ما يعرف بالتعليم المهني، وهدفت الجزائر في هذه المرحلة إلى:تحديث التكوين المهني.

وتمثل واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة في تزايد في مدخلات التكوين المهني من ما أدى إلى تزايد في عدد مخرجاته، من 2010 الى 2015، وهذا ما يفسر جهود المبذولة من طرف قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة في تطوير التكوين من حيث الكم والكيف لتلاؤم مع عالم الشغل .

وبخصوص الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة فهي عديدة من بينها تنويع عروض التكوين، إنشاء مركز إمتياز في مهن الفلاحة و الصناعة الغذائية الزراعية، وتطـــويـــر وتنمية تخصصات شعبة: البناء والأشغال العمومية.

إن الإصلاحات التي أدخلت على منظومة التكوين المهني، كانت ترمي في مجملها إلى تكييفيه مع المتغيرات الجذرية والحركة الدائمة لوتيرة التنمية الوطنية بإعتبار أحد الركائز الأساسية لهذه العملية، فالعصرنة والحداثة التي شهدها القطاع وإن كانت قفزة نوعية تؤهله إلى خوض معترك التطور إلا أن أليات التجسيد والنصوص القانونية المنظمة له تحتاج إلى إعادة النظر وفق ما تمليه هذه التحولات، ومن بين أهم الأفكار والمقترحات لأهم الملفات الإصلاحية المطروحة ومن بينها وجود بعض الإختصاصات تفتقر إلى برامج تكوين كالطرز، البستنة، والمساحات الخضراء وإنعدام البرامج الخاصة بالتكوين المستمر، تفتقر هذه البرامج لعامل التقنية المتطور، وغير متكيفة مع نظام التدريس بالأغراض، عدم تماشي بعض البرامج مع التحولات الإقتصادية، إفتقادها للتدرج البيداغوجي وفق نظرية المجرد والملموس، وتعريب البرامج وأخذ مستوى المتربصين بعين الإعتبار، وبرامج التكوين غير مكيفة مع النظام السداسيات[24].

IV- الخلاصة :لا يمكننا أن ننكر الإنجازات والخطوات التي قطعها قطاع التكوين والتعليم المهني في الجزائر والإصلاحات التي إنتهجتها الحكومة، لتطوير وتفعيل دور هذا القطاع الإقتصادي والإجتماعي والتنموي، ولكن رغم كل هذه الإنجازات يبقى أمام هذا القطاع أشواط أخرى للإلتحاق بمصاف الدول المتقدمة خاصة في قطاع التكوين المهني مثل ألمانية وغيرها من الدول .

الهوامش

1 نوار بورونة (1987)، **التكوين المهني والمخطط الخماسي**، الكراس البيداغوجي ، مجلة التكوين المهني - كتابة الدولة للتكوين المهني ، المعهد الوطني للتكوين المهني، ص ص 25-26

2- عبد الله علوطي (2001) **الندوة الجهوية حول التكوين المهني**، مجلة الحدث مديرية التكوين والتعليم المهنيين، ص7

3- المجلس الوطني الّتصادي والإجتماعي لجنة علاقات العمل (1999)، **مشروع تقرير حول التكوين المهني**، الدورة 13، الجمهورية الجزائرية، ص ص27-28

4- وزارة التكوين والتعليم المهنيين (2001)، **النشرة الرسمية للتكوين المهني**، الجمهورية الجزائرية.، ص2

5- كاتبة الدولة للتكوين المهني(1989) **نظام الادارة المركزية لكتابة الدولة للتكوين المهني**، المعهد الوطني للتكوين المهني، ص ص2-6

6- محمد بن سالم (1997)، **مساهمة في التفكير حول منظومة التكوين المهني، المجلس الأعلى للتربية** ، الجمهورية الجزائرية، ص ص 1،2

*****- لقد تم بالفعل التجسيد الميداني للمؤسسات التي أشار إليها المخطط التوجيهي لكن التجديد المقرر الشروع فيه عرف مع الأسف ركودا مرده أساسا إلى التغيرات العديدة التي وقعت في الإدارة المركزية للتكوين المهني، ومن ثم فإن مؤسسات الدعم التي كانت ستضمن للمنظومة التكوينية دوام نشاطها التجديدي، قد تأثرت بعدم الإستقرار ولم تبدأ المنظومة في الحصول على الدعم إلا في سنة 1993، أضف إلى ذلك أن الوضع السياسي والإجتماعي للبلاد والنتائج المؤسفة التي ترتبت عنه، لم تمكن القطاع من التركيز جهوده على أهداف المخطط التوجيهي.

7- بلقاسم محجوب(1997)، **عرض حول التعريف بقطاع التكوين المهني في الجزائر**، كتابة الدولة للتكوين المهني، وزارة العمل، الحماية الإجتماعية والتكوين المهني، الجمهورية الجزائرية، ص07

******بدأت تجربتها في نهاية 1991 إستهداف تعميم العملية تدريجيا إبتداء من 1992، ولكن لأسباب عدة لازال هذا الإصلاح في طور التجربة

8- صالح صالحي، أمال شوتري (2011)، **دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالإقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (إستراتيجيات- السياسات- الأليات)**، امنامة مملكة البحرين، ص ص

9- انين خالد سيف الدين، منيرة سلامة(2013)، **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية- دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة –تقرت- حاسي مسعود)**، العدد20، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،ص ص152،153

10- صالح صالحي، أمال شوتري (2011)، **دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالإقتصاد الجزائري**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (إستراتيجيات- السياسات- الأليات)، امنامة مملكة البحرين، ص ص

11- دحمان ادريوش، قويدر بوطالب (2008)، **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وإنعكاسه على معدلات البطالة**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر،ص11

12- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لجنة علاقات العمل(1999)، **مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل**، الدورة 14، الجمهورية الجزائرية، ص77

13- مديرية التكوين المهني بولاية بسكرة(2002)، **تقرير حول قطاع التكوين المهني لولاية بسكرة** ، سطيف أفريل، ص 2

14- **بسكرة - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة** (2017/05/12) https://ar.wikipedia.org/wiki/

15- مديرية التكوين المهني بولاية بسكرة(2001)، **تقرير حول قطاع التكوين المهني لولاية بسكرة بمناسبة زيارة السيد وزير التكوين المهني**، ص 1

16- مديرية التكويـــن والتعليم المهنيين بولاية بسكرة (2015)، **تقرير حول واقع قطاع التكوين المهني**، ص9

17- مديرية التكويـــن والتعليم المهنيين بولاية بسكرة (2016)، **بطاقة تقنية الدخول التكويني لدورة فيفري**، ص12

***- **عدد المتربصين**: نقصد بها عدد الأفراد الذين أختاروا التكوين الإقامي أو التكوين عن طريق الدروس المسائية

[18]-بلقاسم محجوب(1997)، المرجع السابق، ص02

****- **عدد المتمهنين**: نعني به عدد الأشخاص الذين أختاروا التكوين عن طريق التمهين يطلق عليهم المتمهنين، أما التمهين فهو: التمهين هو نمط من أنماط التكوين المهني تهدف إلى اكتساب تأهيل أولى، يتم اكتساب هذا التأهيل من خلال ممارسة عملية تطبيقية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة مهنة معينة من خلال تكوين نظري تكنولوجي مكمل يتم في هياكل التكوين المتعددة تحت إشراف الإدارة المكلفة بالتكوين المهني ومديرية التكوين المهني على المستوى المحلي، ويخضع التمهين لجملة من المواد والنصوص التي تنظمه وتسيره منها المادة 2 من للقانون رقم 07/81 المؤرخ في 27 جوان 1981 والمتعلق بالتمهين معدل ومتمم، وتتراوح مدة التمهين بين سنة واحدة

19- مديرية التكوين والتعليم المهني بولاية بسكرة (2005) ، **تقرير حول قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة**، الجزائر،ص 04.

20- مديرية التكوين والتعليم المهني ولاية بسكرة (2002) ، **تقرير ولاية بسكرة للملتقى الجهوي لتقييم دخول سبتمبر 2002**،ص03

21- مديرية التكويـــن والتعليم المهنيين بولاية بسكرة (2016)، **مشروع مخطط عروص التكوين لدورة فيفري**، ص ص3-5

22- مديرية التكويـــن والتعليم المهنيين بولاية بسكرة (2017)، **مشروع مخطط عروص التكوين لدورة فيفري**، ص ص3-6

23- مديرية التكويـــن والتعليم المهنيين بولاية بسكرة (2016)، **مشروع مخطط عروص التكوين لدورة سبتمبر**، ص ص5-7

24- مديرية التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة(2003)، **تقرير ولاية بسكرة للندوة الجهوية حول التكوين والتعليم المهنيين**، المنعقد بولاية المسيلة ، ص 3